دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	أمن البحر الأحمر والأمن القومي العربي
المصدر:	شؤون عربية
الناشر:	جامعة الدول العربية - الأمانة العامة
المؤلف الرئيسي:	عبدالله، زكريا محمد
المجلد/العدد:	ع 88
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	1996
الشهر:	ديسمبر - شعبان
الصفحات:	155 - 169
رقم MD:	54296
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	النزاعات الدولية ، الأمن القومي ، العالم العربي ، البحر الأحمر ، اليمن ، إريتريا ، البترول ، الأحوال الاقتصادية ، الحرب الباردة ، الولايات المتحدة الأمريكية ، الاتحاد السوفيتي ، إسرائيل ، إيران ، أثيوبيا ، العلاقات الخارجية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/54296

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

أمن البحر الأحمر والأمن القومي العربي

زكريا محمد عبد الله
باحث ، مجلس الشعب المصري – القاهرة

فجرت الأزمة اليمنية – الاريترية الناجمة عن استيلاء القوات الاريترية المفاجئ على جزيرة حنيش الكبرى اليمنية في البحر الأحمر في ديسمبر ١٩٩٥ ، وما تولد عنها من تداعيات مباشرة وغير مباشرة ، فعلية أو محتملة ، آثاراً ، ليس فقط على أمن واستقرار منطقة حوض البحر الأحمر ، وإنما ايضاً على الأمن القومي العربي في هذه المنطقة .

ومما لا شك فيه أن هذه الأزمة قد أدت إلى تسليط الأضواء على منطقة حوض البحر الأحمر ، وازدياد الاهتمام الاقليمي والدولي ، حيث عادت المنطقة إلى البروز كاحدى مناطق التنافس الاستراتيجي بين عدد من الدول ، كما فتح الباب أمام الكثير من الاحتمالات حول مصيرها ومستقبلها .

وفي ظل التغيرات والتحولات الاقليمية والدولية التي أدت إلى بروز نظريات الأمن الجماعي والتحرك نحو التكتل الاقتصادي ، وفي ظل حقيقة هامة مؤداها أنه بعد الانهيار السوفييتي المفاجئ وظهور ما يسمى بالنظام العالمي الجديد ، تحولت هذه المنطقة إلى منطقة فراغ سياسي ، كان على السياسة العربية وضع أسس جديدة متطورة لاستراتيجية عربية شاملة ، تضع في اعتبارها كافة المتغيرات الاقليمية والدولية المعاصرة ، وتستفيد من دروس الماضي ، من أجل ضمان الاستقرار والتعاون والأمن في منطقة البحر الأحمر ، بما يحقق مصالح الدول العربية ويحافظ على أمنها القومي . ومما لا شك فيه أن هذه الأبعاد والتحديات ، ومدى النجاح العربي في اجتيازها ، تشكل ، ليس فقط الأساس العملي لضمان الأمن والاستقرار في البحر الأحمر ، بل ايضاً لتحديد مصير مستقبل الأمن القومي العربي خلال الفترة القادمة .

ولما كان الهدف من هذه الدراسة هو محاولة بلورة استراتيجية عربية تحافظ على الأمن والاستقرار في منطقة حوض البحر الأحمر ، لما لها من آثار مباشرة على الأمن القومي العربي ، فإن ذلك يقتضي البدء أولاً بالتعرف على الأهمية الاستراتيجية للبحر الأحمر ، ومحاولات القوى الدولية والاقليمية الكبرى الهيمنة على

منطقة البحر الأحمر ، حيث أن ذلك يشكل القاعدة الأساسية لأي تحرك عربي لضمان الأمن والاستقرار والتعاون في هذه المنطقة .

أولاً: أهمية البحر الأحمر

يتمتع البحر الأحمر بموقع استراتيجي فريد جعله يتحكم في حركة العالم شرقاً وغرباً ، شمالاً وجنوباً . فهو يقع على خط التماس الجغرافي والتاريخي بين العالمين العربي – الافريقي ، والافريقي – الآسيوي . ويمتد طولياً ما بين السويس في أقصى الشمال ، وبوابة الدموع أو باب المندب في أقصى الجنوب . ويبلغ طول البحر الأحمر ١٢٠٠ ميل . أما عرضه فيبلغ أقصاه حوالي ١٩٠ ميلاً بين ميناء مصوع الاريترى وجيزان على الساحل الشرقي الآسيوي ، بينما يبلغ أقل اتساعاته حوالي ٤٠ ميلاً بين ميناءي عصب وألخا [١] . ويحتوي البحر الأحمر على ٣٨٠ جزيرة منها ١٤٤ للمملكة العربية السعودية ، أهمها فرسان ، و ١٢٦ لاريتريا أهمها دهلك وحالب ، و ٤١ لليمن أهمها قمران وبرميم وحنيش الكبرى ، و ٢٦ للسودان أهمها سواكن ، و ٢٦ لمصر أهمها شدوان وتيران وصناقير ، و ٦ لجيبوتي أهمها موليلة [٢] .

ولقد أعطى هذا الموقع البحر الأحمر أهمية استراتيجية واقتصادية عظيمة . فمن الناحية الاستراتيجية [٣] ؛ يتميز البحر الأحمر بتغلغله أو تجاوره وتماسه مع عدة مناطق بالغة الأهمية هي : الشرق الأوسط ، العالم العربي ، منطقة الخليج العربي ، القرن الافريقي ، بالاضافة إلى المحيط الهندي والبحر المتوسط .

ونظراً إلى أن البحر الأحمر يشكل حلقة الوصل بين المحيط الهندي والبحر المتوسط ، فهذا يجعله طريقاً بحرياً للقوات العسكرية بين مراكز تجمعها الأصلية في الشمال ، ومناطق انتشارها أو عملها في أجزاء مختلفة من العالم .

---

(١) أسعد حيدر : حنيش الكبرى : صراع على جزيرة يغطي الصراع على البحر الأحمر ، صحيفة الحياة ١٩٩٥/١٢/٢٨ .

(٢) المرجع السابق .

(٣) لمزيد من التفاصيل في الأهمية الاستراتيجية للبحر الأحمر انظر :

- د. محمد رضا فودة ، أمن البحر الأحمر : منظور استراتيجي ، أوراق الشرق الأوسط ، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط ، القاهرة ، عدد (٨) ، مارس ١٩٩٣ ، ص٥٠ .
- اللواء كمال شديد ، جنوب البحر الأحمر والأمن القومي العربي ، صحيفة الأهرام ، القاهرة ١٩٩٦/١/١١ .
- د. سيد عليوة ، الجوانب الاستراتيجية في صراعات البحر الأحمر ، مجلة السياسة الدولية ، الأهرام ، القاهرة ، عدد ٥٩ ، ١٩٨٠ .

كما أن الارتباط الوثيق للبحر الأحمر مع الخليج العربي ، والمتمثل في الوصلة المفصلية لهذا الارتباط من خلال بحر العرب وخليج عدن ، جعله يشكل منطقة استراتيجية تتحكم في مداخل ومخارج الخليج العربي والبحر الأحمر عن طريق بوابتيهما (مضيقي هرمز وباب المندب) .

ومما يزيد من الأهمية الاستراتيجية للبحر الأحمر وجود قناة السويس في شماله ومضيق باب المندب في جنوبه ، لأن من يسيطر على مضيق باب المندب أو قناة السويس يمكنه السيطرة على الملاحة في البحر . وقد زادت هذه الأهمية بعد انسحاب الولايات المتحدة من قاعدة هويلس في ليبيا ، وكذا من فيتنام والهند الصينية .

كما ان اكتشاف النفط جعل البحر الأحمر أهم شريان ينقل البترول في الخليج العربي وايران إلى أوروبا الصناعية والولايات المتحدة واليابان . كما أصبح في فترة الحرب الباردة مجالاً لتدفق القوة العسكرية ما بين البحر المتوسط والبحر الأسود والمحيط الاطلنطي ، وبين المحيطين الهندي والهادي .

ومما لا شك فيه أن هذه الأهمية الاستراتيجية للبحر الأحمر قد أعطت الدول المسيطرة عليه أهمية خاصة ، تعتبر عنصراً قوياً مضافاً إلى القوى الشاملة للدولة عند تقييم القوى القومية لها ، وذلك نظراً إلى الارتباط السياسي والاقتصادي والأمني لدول الجوار والقوى الخارجية بهذا الشريان الدولي الحيوي . ولقد أوضحت حرب الخليج الأولى بين العراق وايران ، ثم حرب الخليج الثانية بعد غزو العراق للكويت ، بجلاء أن البحر الأحمر وكل الدول الواقعة عليه كانت طرفاً بصورة أو بأخرى في هاتين الحربين ، وأنه لم يكن ممكناً أن يتم الفصل بين الخليج العربي والبحر الأحمر سياسياً واقتصادياً وأمنياً ، بحكم ما هو قائم من ارتباط عضوي في هذه الدوائر بين المنطقتين ، وبالتالي التأثير المتبادل بينهما ، حيث كان البحر الأحمر مصدر مرور للقوات البحرية المتجهة للخليج ، كما كان نقطة إرتكاز لبعض القطع البحرية التي استخدمت لدعم هجوم قوات التحالف في البحر .

ومن الناحية الاقتصادية [٤] : يتصدر البحر الأحمر قائمة بحار العالم لما يحويه في باطنه من معادن مثل الحديد ، الماغنسيوم ، النحاس ، الرصاص ، النيكل ، الزنك ، الفضة ، الكالسيوم ، الصوديوم ، تتشبع بها صخور قاع البحر الأحمر . ويبلغ سمك الطبقة المرتفعة منها حوالي عشرة أمتار من صخور هذا القاع . هذا فضلاً عن النفط والغاز الطبيعي المحتمل وجودهما بكميات كبيرة تحت مياه البحر . وبالإضافة لهذا الزخم من المعادن يوجد في البحر الأحمر ما يزيد على ثلاثمائة نوع من الأسماك والحيوانات البحرية التي يمكن أن تسهم في البروتين الحيواني ، بالإضافة إلى الجلود والسماد والأصواف والحيوانات المرجانية

---

(٤) – د. محمد رضا فودة ، مرجع سابق ، ص٥٨ .
– اللواء كمال شديد ، مرجع سابق .

والاسفنج والطحالب ، وجميعها يمكن أن تسهم في انشاء صناعات متعددة تقام على الشواطئ المطلة على البحر الأحمر ، ناهيك عن الطبيعة السياحية للبحر الأحمر بشعبه المرجانية الجذابة .

لاشك أن هذه الأهمية الاقتصادية للبحر الأحمر تعتبر محور الأهمية الاستراتيجية له ، حيث انه قد تتنافس القوى الكبرى أو تتعاون من أجل تحقيق مصالحها الاقتصادية ، أو من أجل المساس بمصالح الخصوم عبر هذا الممر المائي الحيوي ، مما يجعل المنطقة منطقة جذب استراتيجي قد يؤدي إما إلى الصراع عليها أو التعاون لاستغلالها .

ثانياً - الصراع على البحر الاحمر بين الماضي والحاضر

بادئ ذي بدء يمكن القول ان دراسة ديناميات الصراعات في منطقة البحر الأحمر هي أمر على جانب كبير من الأهمية لما لها من مردودات مباشرة وغير مباشرة ، فعلية أو محتملة ، على الأمن القومي العربي بصفة عامة . فلا يخفى أن تَفهُّم مختلف أبعاد الصراع في هذه المنطقة وجوانبه يمكِّننا من التفاعل معه والتأثير فيه بدلاً من أن نقف موقف المتلقي لتياراته وتأثيراته ، ومن ثم تكون حركتنا مجرد ردود أفعال .

ان الأهمية الاستراتيجية لموقع البحر الأحمر جعلته موضع أطماع الدول القوية في مختلف العصور ، وأن هذا التنافس العلني والخفي على البحر الأحمر بين القوى الاقليمية والدولية ليس جديداً ، بل هو قديم قدم تاريخها [٥] . كما ان اهمية البحر الأحمر كبيرة وأصلية ، تكتسب ممراتها المائية ومضايقها أهمية خاصة للتجارة العالمية بين افريقيا الشرقية وآسيا وأوروبا وأقطار الشرق الأوسط ، وهو ما أدى إلى محاولة القوى الأوروبية الاستعمارية بسط نفوذها على المنطقة في العصر الحديث ، وذلك عن طريق محاولاتها في الحصول على محطات بحرية على طريق المواصلات بين الشرق والغرب .[٦] ولقد ارتبط كثير من الحروب الأوروبية في هذه المنطقة بهذه الأطماع على حساب مصالح شعوب المنطقة . ومن هنا كان التركيز على محاصرة الغالبية العربية والاسلامية في اريتريا وعدم تمكينها من الوصول إلى السلطة السياسية في اريتريا ، فكان تدخل الولايات المتحدة وبريطانيا واسرائيل في عام ١٩٥٠ لفرض الاتحاد الفيدرالي على اريتريا واثيوبيا

---

(٥) أسعد حيدر ، مرجع سابق .

(٦) - محمد عثمان علي خير ، احتلال حنيش الكبرى : خطوة اسرائيلية للسيطرة على ممرات البحر الأحمر ، صحيفة الحياة ١٩٩٥/١٢/٢٩ .

- عباس غالب ، المسألة الاستراتيجية العربية في البحر الأحمر وانطلاقاً منه ، صحيفة الحياة ، ١٩٩٦/١/٥ .

ومنعها من الحصول على استقلالها الوطني حتى لا تنضم إلى المحيط العربي ، ويكون البحر الأحمر بذلك عربياً بالكامل [٧] .

وخلال فترة الحرب الباردة [٨] التي أدت إلى محاولة كل من المعسكرين ، الغربي الرأسمالي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ، والشرقي الاشتراكي بقيادة الاتحاد السوفييتي السابق ، التواجد عسكرياً في مناطق الصراعات في العالم ، ظهرت فكرة التواجد العسكري في الصومال والبحر الأحمر والخليج . ففي سنة ١٩٦٩ أطلق الرئيس الأمريكي نيكسون مبدأه المبني على أساس أن الولايات المتحدة سوف تقدم المعونات الاقتصادية والعسكرية لأي دولة تتعرض حريتها للخطر . ومع استخدام البترول في حرب ١٩٧٣ ازداد اهتمام الولايات المتحدة والدول الغربية بمنطقة النفط في الخليج وطرق ممرات البحر الأحمر ، مما دعا الرئيس الأمريكي جيمي كارتر إلى اطلاق مبدئه (١٩٧٦-١٩٨٠) ، الذي نص - ولأول مرة - على التدخل العسكري الأمريكي في هذه المنطقة في حالة ما إذا تهددت المصالح الأمريكية الحيوية فيها . وبطبيعة الحال كان الفكر الجيو استراتيجي الأمريكي يتصدى هنا لمنابع النفط في منطقة الخليج استكشافاً واستخراجاً وتكريراً ونقلاً عن طريق البحر الأحمر إلى الدول الغربية .

وبتطور الأوضاع الدولية ، وتزايد الاعتماد الغربي على بترول الخليج وتأمين عبوره من خلال البحر الأحمر ، وفي اطار الحرب الباردة ، وضعت لقوات الانتشار السريع الأمريكية استراتيجيات عسكرية جديدة منها واحدة لدور هذه القوات في فترة السلم العالمي ، وواحدة في فترة الحرب الكونية لمواجهة الاتحاد السوفييتي . وعندما تولى الجنرال شوارزكوف قيادة هذه القوات ، وفي اطار المتغيرات الدولية ، طرح في فبراير ١٩٩٢ استراتيجيات عسكرية جديدة لما يسمى القيادة للمركزية ، تنقسم إلى ثلاث استراتيجيات فرعية هي : استراتيجية في حالة السلم العالمي ، استراتيجية في حالة الحرب الكونية ، استراتيجية في حالة الاضطراب الاقليمي النابع من غزو إحدى دول المنطقة لدولة مجاورة ، وهو ما حدث بالضبط عند قيام

---

(٧) - محمد عثمان علي خير ، المرجع السابق .
- د. سيد عليوة ، مرجع سابق .
- د. فوزي طايل ، أمن البحر الأحمر ، معهد الدراسات الاستراتيجية ، القاهرة ١٩٩٠ ، ص١٢-١٧ .
- حسن أبو طالب ، النزاع اليمني - الاريتري يطرح أبعاداً جديدة للأمن في البحر الأحمر ، صحيفة الحياة ، ١٩٩٦/١/٦ .

(٨) انظر في هذا الصدد :
- أحمد فخر ، البحر الأحمر : أهمية متزايدة لماذا ، أوراق الشرق الأوسط ، مرجع سابق ، ص٤٠-٤٥ .
- د. سيد عليوة ، مرجع سابق .
- د. فوزي طايل ، مرجع سابق .
- حسن أبو طالب ، مرجع سابق .

العراق بغزو الكويت . ومن هنا ، فإن انشاء هذه القيادة والقوات التابعة لها والمنتشرة في الولايات المتحدة وبعض مناطق الاستخدام المتقدم لها ، أكدت أهمية البحر الأحمر من خلال ضمان النقل البحري والجوي .

ومع استمرار بترول الخليج المصدر الرئيسي للطاقة للدول الغربية ، سوف تظل المنطقة ، وعلى رأسها البحر الأحمر ، ذات أهمية جيو استراتيجية خاصة للولايات المتحدة والدول الغربية . أما الاتحاد السوفييتي ، فقد فطن ايضاً خلال فترة الحرب الباردة لهذه الأهمية الاستراتيجية وتمكن من التواجد العسكري في المنطقة من خلال علاقاته باليمن الجنوبي ، حيث تواجد عسكرياً في جزيرة « برميم » وهي جزيرة مساحتها ٨ كم مربع ، وكانت كافية تماماً لإنشاء ممر جوي للطائرات السوفييتية في هذه المنطقة .

وكانت أهمية باب المندب أحد الدوافع لقيام السوفييت خلال الحرب الباردة بتوثيق علاقاتهم بأثيوبيا واليمن الجنوبي ، الأمر الذي سمح للاتحاد السوفييتي بانشاء تسهيلات بحرية لرسو سفنه العسكرية عند جزيرة « سوقطرة » في مدخل خليج عدن ، بالإضافة إلى التواجد العسكري السوفييتي في جزر « كمران » شمال باب المندب . كما كثف السوفييت تواجدهم في بعض موانئ أثيوبيا وأنشأوا قواعد جوية في اليمن الجنوبي وأثيوبيا .

ثالثاً - البحر الأحمر في سياسات القوى الإقليمية (إسرائيل - إيران - إثيوبيا)

١ - اسرائيل

اتسمت النظرة الاسرائيلية للبحر الأحمر بمزيج من الدعاوي التاريخية والاعتبارات الاستراتيجية والأمنية ، ثم الاعتبارات الاقتصادية في مرحلة تالية . وقد شكلت هذه الاعتبارات الأولوية التي حظى بها البحر الأحمر لدى قادة اسرائيل الذين راهنوا على السيطرة على بعض النقاط الاستراتيجية لاعتبارات تأمين الدولة والمواجهة مع العرب ، ثم التوسع الاقتصادي والالتفاف على المقاطعة العربية لاسرائيل .

وبصفة عامة تشكلت الرؤية الاسرائيلية لأمن البحر الأحمر [٩] منذ ما قبل اعلان الدولة ، حيث ركز زعماء الحركة الصهيونية ، ومن بعدهم زعماء التنظيمات الصهيونية - قادة اسرائيل فيما بعد - على الأبعاد التاريخية لعلاقة اليهود بالبحر الأحمر ، تلك الأبعاد التي دفعت أحد المؤرخين اليهود - البروفيسور

(٩) - عماد جاد ، إسرائيل في البحر الأحمر ، أوراق الشرق الأوسط ، مرجع سابق ، ص ص ٦١-٦٧ .
- محمد سليمان المشوفي ، التغلغل الاسرائيلي في افريقيا ، دار الجامعة المصرية ، القاهرة ، ١٩٧٢ .
- حلمي عبد الكريم الزغبي ، الاستراتيجية الصهيونية للسيطرة على البحر الأحمر ، الدار العربية للنشر والترجمة ، القاهرة ، ١٩٩٠ .

إيلداد – إلى القول بأن « البحر الأحمر كان بحراً يهودياً في الماضي ، وسيبقى كذلك في الحاضر والمستقبل » .

كذلك ركز زعماء المنظمات الصهيونية العاملة في فلسطين قبل اعلان الدولة على أهمية السيطرة على بعض النقاط على البحر الأحمر لاعتبارات تأمين الدولة بعد اعلانها ، وتحسباً لاعتبارات المواجهة مع العرب . وفي هذا الإطار انتهى مسئول شئون الدفاع في الوكالة اليهودية – ديفيد بن جوريون – إلى القول « ان سيطرة اسرائيل على نقاط في البحر الأحمر ذات أهمية قصوى ، لأن هذه النقاط ستساعد اسرائيل على الفكاك من أية محاولات لمحاصرتها وتطويقها ، كما ستشكل قاعدة انطلاق عسكري لمهاجمة أعدائنا في عقر دارهم قبل أن يبادروا إلى مهاجمتنا » .

وبعد قيام دولة اسرائيل في مايو ١٩٤٨ ، استمرت الرؤية الاسرائيلية للبحر الأحمر ، وبدت الرؤية الاستراتيجية الاسرائيلية فى صراع مع الاستراتيجية العربية ، التي تمثلت بالأساس في الاستراتيجية المصرية لا سيما بعد عام ١٩٥٢ . وفي هذا الاطار بدأت اسرائيل تسعى بالفعل إلى السيطرة على بعض المناطق الهامة من خلال كسر السيطرة العربية على هذه المواقع والانتقال بعد ذلك ، من خلال الاستعانة بالولايات المتحدة ثم العلاقات مع بعض الدول الافريقية ، لتكريس الوجود الاسرائيلي في هذه المواقع .

كما ظهرت في مرحلة تالية الأبعاد الاقتصادية لدى قادة اسرائيل في رؤيتهم لمنطقة حوض البحر الأحمر ، لا سيما بعد أن ظهرت الأهمية القصوى لميناء « إيلات » الاسرائيلي على رأس خليج العقبة ، والذي مثل قاعدة تحرك اسرائيل في اتجاه الغرب إلى السويس ومنطقة الحقول النفطية ، وإلى الشرق وجنوب خليج العقبة ، الذي يحمل ٢٥ ٪ من واردات اسرائيل البترولية ، و ٩ ٪ من خاماتها المستوردة ، ونحو ٣٠ ٪ من صادراتها إلى باب المندب وشرق افريقيا وجنوب آسيا .

وقد نبهت حرب اكتوبر ١٩٧٣ اسرائيل إلى أهمية المدخل الجنوبي للبحر الأحمر اثر قيام اليمن بالتعاون مع وحدات الاسطول المصري باغلاق مضيق باب المندب امام الملاحة الاسرائيلية في ايلات . وقد انعكس ذلك على التحركات الاسرائيلية في أعقاب وقف اطلاق النار ، حيث تمكنت من رفع الحصار العربي عن باب المندب من خلال الاتفاق الأول للفصل بين القوات عام ١٩٧٤ ، كما حصلت على تعهد امريكي بعدم تكرار فرض حصار بحري عند المدخل الجنوبي للبحر الأحمر ، من خلال تدخل الأسطول الأمريكي السابع المرابط في المحيط الهندي . كما اتجهت اسرائيل ايضاً إلى طرح فكرة تدويل باب المندب ومجموعة الجزر العربية التي تتحكم في المضيق . وفي هذا الاطار دعت اسرائيل إلى اجتماع مع الولايات المتحدة وبريطانيا وبعض المؤسسات الدولية عام ١٩٧٥ في روما لمواجهة ما سمي بالنفوذ العربي المقبل في

البحر الأحمر [١٠] . وأوضحت اسرائيل أن السيطرة على قواعد عسكرية وأمنية في البحر الأحمر قد حان لنسف الاستراتيجية العربية . وبالفعل اتفق المؤتمرون على اقامة تنظيم طائفي مدعوم بقوة عسكرية واقتصادية وخبراء في الساحة الاريتريـة بقيادة اسياسي افورقي ، الذي انشق فعلاً عن قوات التحرير الشعبية عام ١٩٧٥ ، لتنفيذ هذه المهمة .

وأخيراً اتجهت اسرائيل إلى تعزيز علاقاتها مع الدول الافريقية [١١] الواقعـة على البحر الأحمر والقريبة منه ، من خلال بناء أسس برجماتية للتعاون مع الدول الافريقية في مرحلة مبكرة ، يعقبها بعد ذلك التحرك لإضعاف العلاقات العربية – الافريقية ، تمهيداً لإحداث صدام عربي – افريقي يدفع في اتجاه تدعيم العلاقات الاسرائيلية الافريقية . وفي هذا الاطار قامت اسرائيل بامداد كل من اثيوبيا وكينيا بالسلاح والخبرات والمعدات الزراعية مقابل السماح لها باستخدام المُوانيء واقامة قواعد عسكرية ونقاط مراقبة ، لا سيما في « عصب » و « مصوع » وجزر « دهلك وحالب وفاطمة » من أجل أخذ المبادرة والتدخل السريع ضد أية اجراءات عربية لفرض حصار على اسرائيل .

كما استغلت اسرائيل الصراعات الاثنية في منطقة القرن الافريقي من أجل تحقيق سياساتها في هذا المجال الحيوي ، وبهدف فتح الجبهة الشرقية في افريقيا امام التغلغل الاسرائيلي لتأمين الاستراتيجية الاسرائيلية في منطقة البحر الأحمر ، والدور الاسرائيلي التابع للوجود الأمريكي في المحيط الهندي [١٢] .

ولذا ركز الاسرائيليـون على دعم الحركة الانفصاليـة في جنـوب السـودان فيما يعـرف باسـم حـركة « أنيانيا » ، ثم واصلوا دعمـهم العسكري لجيش تحرير شعب السودان . ومن جانب آخر دربوا كوادر من قيادات الجبهة الشعبية لتحرير اريتريا ، كما ساندوا نظام « الباجندا » في أوغندا ثم نظام « الأمهرة » في اثيوبيا ، وزودوهم بالسـلاح والتدريب العسـكري ، كما عملوا على اقامة علاقات حديثة متميزة مع قبائل « الكامبا » و « الكيليوي » في اطار مزاولة الاستثمار الاسرائيلي في ممباسا ونيروبي .

كما أتى حرص اسرائيل على اتمام عملية تحرير قبائل الفلاشا في عملية « سليمان الأولى » من منطقة « جوندار » حول بحيرة « تانا » في اثيوبيا عام ١٩٨٤ ، واستكمال هذه العملية في يوليو ١٩٩١ فتح مكتب للوكالة اليهودية في « جوندار » ، كمحاولة لخلق امتداد اثني افريقي في اسرائيل يمكن استغلاله فيما بعد في سياسة اسرائيل الافريقية اسوة بالنموذج الأمريكي حالياً .

---

(١٠) محمد عثمان على خير ، مرجع سابق .

(١١) عماد جاد ، مرجع سابق .

(١٢) انس مصطفى كامل ، الصراعات الاثنيـة في حوض النيل والنظام الدولي الجديد ، مجلة السياسة الدولية ، الأهرام ، القاهرة ، عدد ١٠٧ ، يناير ١٩٩٢ ، ص٥٤–٥٥ .

وبشكل عام تعتبر اسرائيل الصراعات العسكرية في منطقة حوض النيل وشرق افريقيا سوقاً مستقبلية للسلاح الاسرائيلي لتشجيع ما يطلق عليه الباحثون الاسرائيليون : « المصممون الامبرياليون الصغار في العالم الثالث » .

وبصفة عامة نجحت اسرائيل في اعادة بناء استراتيجيتها تجاه الدول الافريقية ، ومن بينها القريبة من البحر الأحمر ، وركزت في اطارها على أهمية تكثيف علاقات التعاون الاقتصادي وتقديم المساعدات والمعدات والأجهزة الزراعية التي تحتاجها هذه الدول ، بصرف النظر عن عدم وجود علاقات دبلوماسية معها . ومن خلال هذه الاستراتيجية تمكنت اسرائيل من نسج شبكة هائلة من العلاقات المصلحية مع الدول الافريقية أفضت في النهاية إلى عودة العلاقات الدبلوماسية مرة أخرى .

كما نجحت اسرائيل – من خلال استراتيجيتها الجديدة في تدعيم العلاقات مع اثيوبيا سواء في عهد نظام منجستو هيلا مريام أو مع النظام الحالي بقيادة ميليس زيناوي . كما أنها نجحت في بناء علاقات قوية مع اريتريا في أعقاب ظهور احتمالات استقلالها ، حيث سارعت إلى تمويل انشاء خط بحري بين مينائي ايلات ومصوع ، ونجحت في الحصول على نقاط ومواقع هامة في جزر دهلك ، فاطمة ، حالب ، فضلاً عن جزر حنيش . كما أنشأت اسرائيل محطات للرصد الراداري ، وتقوم بتبادل المعلومات مع اريتريا بشأن البحر الأحمر [١٣] . كما قامت اسرائيل في أعقاب استقلال اريتريا ببلورة استراتيجية اسرائيلية تجاه اريتريا تنطلق من [١٤] :

(١) محاولة منع اريتريا من اعلان توجهها العربي الاسلامي . وقد نجحت في ذلك بالفعل حين أعلنت اريتريا رفضها الانضمام لجامعة الدول العربية ، بل وقامت بتوطيد علاقاتها مع تل أبيب .

(٢) استمرار استخدام اسرائيل للجزر الاريترية (دهلك – فاطمة – حالب) ، التي كانت تستخدمها أثناء الحكم الاثيوبي السابق لاريتريا .

(٣) تنمية علاقاتها مع اريتريا من خلال المدخل الاقتصادي والمدخل التكنولوجي .

(٤) اغراق السوق الاريترية بالمنتجات الاسرائيلية المنافسة للمنتجات العربية .

(٥) مساعدة اريتريا على تأسيس قواتها المسلحة باسلوب عصري ، بما يتمشى مع الواقع الاريتري الجديد ، خاصة فيما يتعلق بالقوات البحرية .

---

(١٣) عماد جاد ، مرجع سابق .

(١٤) د. محمد رضا فودة ، المتغيرات الحديثة في الساحة الاقليمية : اريتريا ، مجلة شئون عربية ، القاهرة ، عدد ٧٨ ، يونية ١٩٩٤ ، ص ص ٢٠٧-٢٠٨ .

ومما يدعو للدهشة ، أن كل ذلك حدث في الوقت الذي وصلت فيه الدول العربية إلى حالة من العجز والتشرذم ، مما استغلته اسرائيل فبدأت في توظيف وجودها في البحر الأحمر لممارسة الضغوط على الدول العربية ، بحيث يمكن القول أن البحر الأحمر أصبح « متغيراً » يمكن توظيفه من قبل صانع القرار الاسرائيلي في مواجهة الدول العربية ، لا سيما بعد أن بدأ الحديث عن التعاون الاقليمي في اطار مفاوضات السلام متعددة الأطراف .

٢- ايران :

يحظى البحر الأحمر بأهمية بالغة في السياسة الايرانية ، نظراً إلى أهميته الاستراتيجية والاقتصادية سالفة الذكر ، وأيضاً لارتباط منطقة القرن الافريقي ارتباطاً وثيقاً وقديماً بالمشرق العربي ، وبخاصة دول الخليج ومصر واليمن ، وبالتالي تؤثر متغيراتها السياسية والاقتصادية والاستراتيجية على الأمن القومي لايران ودورها في منطقة الشرق الأوسط بصفة عامة والخليج بصفة خاصة .

٣- اثيوبيا :

ليس هناك شك في أن اثيوبيا [١٥] - بموقعها على البحر الأحمر قبل استقلال اريتريا ثم عبر الشواطئ الاريترية (ميناءي عصب ومصوع) بعد توقيع اتفاقية تنظيم التعاون مع اريتريا ، وبخاصة في مجال الدفاع والأمن في ١٩٩٣/٧/٣٠ ، اضافة إلى تحكمها في منابع النيل والذي يمثل بعداً جوهرياً لكل من مصر والسودان - قد شكلت ، ولفترة ليست بعيدة ، تهديداً للأمن القومي العربي في القرن الافريقي والبحر الأحمر ، وذلك بدعمها للحركات الانفصالية في جنوب السودان والصومال وجيبوتي والتدخل في الشئون الداخلية لهذه الدول . وايضاً بسبب نمو العلاقات بينها وبين اسرائيل وخاصة في المجال العسكري ، والتي تمثلت مؤخراً في تنفيذ اسرائيل عدداً من المشروعات الاستراتيجية في اثيوبيا في مايو ١٩٩١ ، من بينها قاعدتان عسكريتان اسرائيليتان دائمتان ، وقاعدة جوية ترابط فيها طائرات عسكرية اسرائيلية . وإذا كانت العلاقات العربية - الاثيوبية قد عادت إلى الهدوء والمرونة بعد سقوط نظام منجستو هيلا مريام ، وتولي ميليس زيناوي دفة الحكم في اثيوبيا ، ومحاولات النظام الاثيوبي الجديد تحسين علاقاته مع الدول العربية ، فلا يمكن أن نغفل القول بأن ثمة تطورات ومتغيرات قد تنشأ في المستقبل وتنشأ معها احتمالات اعادة التهديد الاثيوبي للدول العربية ، خاصة في ظل علاقاتها باسرائيل واريتريا . وقد تتغير الأهداف والوسائل ، ولكن العوامل التي ترشح هذا التهديد متوافرة في منطقة القرن الافريقي ، وبخاصة في جنوب السودان والصومال وجيبوتي ، اضافة إلى أن اثيوبيا هي احدى أهم منابع النيل ودول حوضه .

---

(١٥) د. هيثم الكيلاني ، هموم الأمن القومي العربي مع جواره ، مجلة شئون عربية ، القاهرة ، عدد ٧٧ ، مارس ١٩٩٤ ، ص١٨ ، ١٩ .

رابعاً - السياسة العربية تجاه البحر الأحمر

ترتبط منطقة البحر الأحمر ارتباطاً وثيقاً وقديماً بالمشرق العربي وبخاصة دول الخليج ومصر واليمن ، وتعد على جانب كبير من الأهمية نظراً لارتباطها المباشر بالأمن العربي عموماً ، وكذلك تأثيرها الملموس في المصالح الحيوية لبعض الأقطار العربية الفاعلة في آليات الصراع في هذه المنطقة سواء بشكل مباشر مثل الصومال والسودان ، أو بشكل غير مباشر مثل مصر . كما أن القرن الافريقي بدوله الخمس (الصومال – اثيوبيا – السودان – جيبوتي – اريتريا) يعتبر دول الجوار الاقليمي لمصر والمنطقة العربية ، وبالتالي تؤثر متغيراته السياسية والاقتصادية والاستراتيجية على الأمن العربي ، وخاصة في مصر واليمن ودول الخليج ، كما تضع الدول الكبرى في اعتبارها هذه الحقيقة وهي تخطط لمصالحها في المنطقة [١٦] .

لاشك أن هذه الأهمية لم تكن غائبة مطلقاً عن أعين الدول العربية المعنية ، فظهرت منذ عام ١٩٥٥ مبادرات تأخذ في الاعتبار هذه الأهمية المطلقة . ففي ١٩٥٦/٤/٢١ صدر ميثاق جدة بين مصر والمملكة العربية السعودية واليمن (المتوكلية آنذاك) ، وهي الدول الثلاث المطلة على البحر الأحمر . وقد تركز الميثاق أساساً حول اقامة نظام « أمن مشترك » في البحر الأحمر بين هذه الدول . وفي عام ١٩٧٧ جرت محاولة أخرى في تعز في اليمن (الشمالي آنذاك) ولكنها اكتفت بصدور بيان صحفي أكد على ضرورة بقاء حوض البحر الأحمر منطقة سلام ووئام [١٧] .

ولكن بصفة عامة لم توجد طوال الفترة الماضية استراتيجية عربية موحدة تجاه البحر الأحمر ، فضلاً عن عدم وضوح التوجهات الجيوبوليتيكية تجاهه . وقد أدى ذلك إلى تغلغل اسرائيل في القارة الافريقية بصفة عامة ومنطقة حوض البحر الأحمر وشرق افريقيا بصفة خاصة [١٨] ، نتيجة غياب الوعي العربي بأهمية بناء علاقات « مصلحية » مع البلدان الافريقية . فباستثناء المدخل الثوري الذي سلكته مصر في عهد الرئيس جمال عبد الناصر ، لم تكترث الدول العربية كثيراً بما يجرى في افريقيا ، حيث كانت العلاقات الدبلوماسية محدودة ، كما اتسمت العلاقات الاقتصادية – المساعدات بالأساس – بالمحدودية من جانب العرب للأفارقة . كما أن هزيمة مصر في حرب يونيو ١٩٦٧ ، والالتزام الضمني – ولو من الناحية الشكلية – الواقع على عاتق جامعة الدول العربية بتأييد الصومال في مواجهة اثيوبيا في صراعهما ، أضاف أعباء جديدة على امكانيات تطوير التعاون العربي – الافريقي .

---

(١٦) د. حمدي عبد الرحمن حسن ، الصراع في القرن الافريقي وانعكاساته على الأمن القومي العربي ، مجلة المستقبل العربي ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، عدد ١٥٧ ، مارس ١٩٩٢ ، ص ص ٩٧-١٠٣ .

(١٧) أسعد حيدر ، مرجع سابق .

(١٨) عماد جاد ، مرجع سابق ، ص ص ٦٤-٦٦ .

ورغم قدم البحر الأحمر وتأثيره على الأمن العربي على مدى مئات السنين ، فان الاهتمام بالدراسات الجادة لم يبدأ إلا بعد اغلاق مضيق باب المندب عند المدخل الجنوبي للبحر الأحمر في وجه الملاحة الاسرائيلية في حرب اكتوبر ١٩٧٣ . كما تزايد الاهتمام العربي ايضاً بأمن البحر الأحمر لا سيما مع بداية السبعينات مع تزايد النشاط الاسرائيلي في جزر اثيوبيا المواجهة لساحل اريتريا . وفي هذا الاطار تم عقد سلسلة من المؤتمرات تحت مظلة جامعة الدول العربية ، أكدت اصرارها على التوصل إلى موقف مشترك للدول العربية المشاركة في حوض البحر الأحمر ، بما يحقق تعاونها والتنسيق فيما بينها ، وينأى بمنطقة البحر الأحمر عن ساحة صراع القوتين الأعظم آنذاك . إلا أن الاهتمام العربي بأمن البحر الأحمر سرعان ما تلاشى منذ العام ١٩٧٩ ، وضعفت صورة التعاون العربي في هذا المجال .

ولم يتوقف الأمر عند ضعف الاهتمام العربي وصورة التعاون ، بل بدا واضحاً حاجة حوض البحر الأحمر والملاحة في مجراه إلى حماية خارجية ، وذلك بعد ظهور عملية تلغيم شمال وجنوب البحر الأحمر في صيف ١٩٨٤ ، الأمر الذي أدى إلى اصابة أكثر من ١٦ سفينة كانت الدول العربية هي المتضرر الرئيسي ، سواء مصر التي تعتمد على ايرادات قناة السويس ، أو الدول العربية المصدرة لنفطها عبر البحر الأحمر . .

وقد أدت عملية التلغيم هذه إلى اعادة الحديث عن الحاجة الملحة لوضع أسس استراتيجية عربية لحماية البحر الأحمر وتأمين الملاحة فيه . هو ما أكده وزير الخارجية المصري في أعقاب عملية التلغيم حين أعرب عن أمل مصر في عقد مؤتمر عربي للقيام بعمل موحد بهدف ضمان أمن منطقة البحر الأحمر .

ولكن في الوقت الذي تعالت فيه بعض الأصوات العربية لمعاودة الاهتمام بالأمن والتعاون العربي في منطقة حوض البحر الأحمر ، فان حالة التردي التي أصابت العمل العربي المشترك ، والخلافات العميقة بين بعض الدول العربية المشاركة في حوض البحر الأحمر ، حالت دون ظهور توجهات عربية عامة تجاه حوض البحر الأحمر .

خامساً - من أجل استراتيجية لضمان الأمن والاستقرار في البحر الأحمر

يتبين مما سبق أن أمن البحر الأحمر يلعب دوراً كبيراً في استقرار منظومة الأمن العربي ، ومن ثم فان قضية تأمينه تعد أمراً حيوياً للاستراتيجية العربية وخصوصاً في مواجهة الأطماع الاقليمية والخارجية .

وقبل الحديث عن الدور العربي في ضمان أمن واستقرار البحر الأحمر ، يجب أن نشير إلى ثلاث حقائق رئيسية :

أولها : انه من الظواهر السياسية الملفتة لنظر المراقب السياسي أن عدداً من القضايا السياسية ذات الأهمية الاستراتيجية – مثل أمن البحر الأحمر – لا تحتل ما لها من أهمية ومكانة في الفكر الاستراتيجي العربي إلا من خلال مبادرات خارجية تلاقي استجابة وحماسة من جانب العالم العربي ، وتبقى في النهاية محصلة ما يتم من حوار ومداولات وتوصيات وقرارات مرتبطة باستراتيجية القوى الخارجية ونظرتها إلى عالمنا العربي .

وثانيها : أن واقع المستقبل الاقليمي يشير إلى أنه من الصعب أن يتم التعامل العربي مع قضية الأمن والتعاون في البحر الأحمر على أساس أنه بحر عربي ، لأن مثل هذه النظرة لا تتوافق حالياً مع سياسة اثيوبيا واريتريا ، كما أنها ستقف عقبة مستقبلاً بالنسبة لاسرائيل . وعلى هذا فان الواقعية السياسية تفرض النظرة الشرق أوسطية إلى البحر الأحمر حتى يتحقق التعاون المنشود . ولكن هذا الاتجاه لا يجب أن يلغي أو يتعارض مع المصلحة العربية وأهمية التنسيق الفعال بين الدول العربية المطلة على البحر الأحمر ، وهو أمر ممكن إذا توافرت الارادة العربية وتواجد الحد الأدنى المطلوب من التضامن العربي .

وثالثها : ان احتلال اريتريا لجزيرة حنيش الكبرى اليمنية قد أدخل المنطقة في صراع الاستراتيجيات الدولية ، فالقضية ليست مجرد احتلال جزيرة يمنية في البحر الأحمر ، ولكنها أكثر من ذلك ، خاصة أن أوضاع المنطقة يعاد ترتيبها الآن .

إذن ، كيف يمكن للدول العربية التعامل مع هذه الحقائق والتحديات لتحقيق الأمن والاستقرار والتعاون المنشود في منطقة البحر الأحمر ؟

بداية ، يجب أن نشير إلى أن هناك بعض المعطيات والاشكاليات التي قد تقف عقبة في سبيل تحقيق الأمن والتعاون المنشود والتي نبرزها فيما يلي :

١– ان الموقف العربي بأوضاعه الراهنة لا يبشر بامكانية الوصول إلى هذا التضامن والأمن في البحر الأحمر ، كما أن عملية السلام الجارية أصبحت تفرض نفسها ، كاطار عام للتعاون المستقبلي بين دول المنطقة .

٢– هناك اشكالية أخرى تتعلق بمواقف القوى الخارجية صاحبة المصالح في منطقة الشرق الأوسط ، ورؤيتها التاريخية والاستراتيجية للعالم العربي الموحد كمصدر خطر لمصالحها ، وبالتالي فانها تتجه إلى أن يكون التعاون الشرق أوسطي هو البديل المقبول الذي يوفر لهذه القوى الحد المطلوب من الاطمئنان .

٣– حالة عدم الاستقرار التي تسود منطقة البحر الأحمر والتي تتمثل في الحرب الأهلية في الصومال ، ومشكلة جنوب السودان ، ناهيك عن التوتر القائم بين اليمن واريتريا بشأن جزيرة حنيش الكبرى ،

وغيرها من مواضع الخلل في شبكة العلاقات الاقليمية للدول المطلة على البحر الأحمر شرقه وغربه ، شماله وجنوبه ، والذي يعتبر أحد العوامل الرئيسية لحالة عدم الاستقرار باقليم البحر الأحمر ، وعدم القدرة على تنميته واستغلاله اقتصادياً .

ومن الطبيعي أن تلقى كل هـذه الاشكاليات والعقبات بظلالها حول قضية التعاون بين دول البحر الأحمر ، وعلى الأخص مدى تقبل هـذه الدول أو بعضها العمل من أجل قيام تجمع بينها في هذه الظروف .

من كل ما سبق تتضح ضرورة الاسراع بتحرك عربي فوري وفعال لوضع أسس جديدة متطورة لاستراتيجية عربية شاملة تضع في اعتبارها كافة المعطيات والاشكاليات والايجابيات السابقة ، من أجل الحفاظ على الأمن العربي في البحر الأحمر ، ولتلافي أية عوامل قد تهدده . ولا شك أن أي توجه عربي في هذا الصدد يقتضي أن يأخذ ما يلي في الاعتبار :

١- ان تحقيق الأمن القومي للدول المطلة على البحر الأحمر لن يتأتي إلا إذا تم حل المشاكل الداخلية بتلك الدول كخطوة أولى ، يليها حل المشاكل بين تلك الدول وبعضها البعض ، مما يؤدي في مرحلة تالية إلى ابعاد دول المنطقة عن دائرة الصراع والاستقطاب الدولي ، حيث لن يكون هناك احتياج لتدخل قوى خارجية تحمي نظاماً ضد آخر .

٢- ضرورة التعامل مع نظم الحكم القائمة في المنطقة بغض النظر عن توجهاتها الايديولوجية ، انطلاقاً من المصالح العربية الحيوية التي ترتبط بدول منطقة القرن الافريقي الحيوية بالنسبة للأمن القومي العربي ، مما يفرض دائماً وجوب التمييز بين الثوابت والمتغيرات في اقليم القرن الافريقي .

٣- أن تتعامل النظم العربية مع ديناميات الصراع في القرن الافريقي في ضوء المشروعية القانونية للنظام الافريقي في مرحلة ما بعد الاستعمار وكذلك أي تسوية سلمية تقبلها أطراف الصراع الفاعلة .

٤- ضرورة التعاون والتنسيق مع اثيوبيا بشأن قضية مياه النيل ، وذلك من أجل تأمين تدفق مياه النيل الذي يمثل بعداً هاماً للأمن العربي في مصر والسودان .

٥- الاستفادة من التطورات الاقليمية في المنطقة والعمل على خلق جو من التفاهم والحوار بين مختلف الأطراف الفاعلة في مشكلة جنوب السودان ، بما يساعد على التوصل إلى تسوية سلمية لهذه المشكلة ، مما يؤدي إلى تدعيم الحزام الأمني الجنوبي للنظام الاقليمي العربي .

٦- تحقيق السيطرة على جزر باب المندب بالتواجد فيها ، سواء كان تواجداً عسكرياً أو مدنياً أو مشتركاً ، منعاً لاستغلالها من قبل دول أخرى دون علم من الدول صاحبة السيادة الشرعية على تلك الجزر ،

وكذلك وضع خطة مستمرة لمراقبة تلك الجزر ، خاصة تلك التي يصعب الاقامة المستمرة فيها من قبل مواطني دول المنطقة .

٧- أن يتم التباحث بين دول المنطقة حول آلية ما لضمان مستوى من التنظيم لعلاقات بلدانه ، حتى لا تتصاعد التوترات بينها على النحو الذي يؤثر على الملاحة أو البيئة ، أو يجعل البحر الأحمر منطقة ساخنة أخرى في الشرق الأوسط .

٨- وضع خطة اقتصادية لاستغلال البحر الأحمر وتنميته اقتصادياً تأخذ في اعتبارها ما سوف تتمخض عنه المشروعات المستقبلية في المنطقة على أساس التعاون السياسي والاقتصادي ، بما يحقق المصالح المشتركة للأطراف كافة .

٩- ضرورة تبني استراتيجية عربية موحدة من خلال جامعة الدول العربية ومؤسساتها المتخصصة يكون الهدف منها المساعدة في اعمار وتنمية المناطق التي أنهكتها الحروب والصراعات وأنواء الطبيعة مثل الجفاف والتصحر في كل من السودان والصومال وجيبوتي ، وهي البلدان التي تشكل نقاط التلاقي بين المصالح العربية والافريقية التي من خلالها يمكن النفاذ إلى افريقيا جنوب الصحراء .

١٠- قد يكون في تصور قيام مجلس للأمن والتعاون بين دول البحر الأحمر خروج عن الواقعية في المرحلة الحالية ، ولكن ذلك لا يمنع من أن يكون هناك تحرك بخطوات تدريجية نحو تحقيق هذا الهدف . وقد يتخذ ذلك شكل التعاون في مجال تنظيم الملاحة أو البيئة أو غيرها من المجالات الفنية والعلمية . وبلا شك ليس في هذا الاتجاه ما يتعارض مع كل ما يتم من نشاط دولي في مجال الأمن والتعاون في البحر المتوسط ، بل لعل ما تم انجازه في هذا الشأن يصبح أساساً للأمن والتعاون في البحر الأحمر من جهة ، وتأكيداً للروابط بين البحرين من جهة أخرى .